

## فرقاء ليبيا يتفقدون على إنهاء المرحلة الانتقالية

على المسار الدستوري. وخلال الكلمة الافتتاحية للاجتماع الليبي الأول، الذي انعقد الأحد، دعا عباس كامل، رئيس جهاز المخابرات العامة في مصر، الفرقاء الليبيين إلى نبذ الخلافات مشيراً إلى أن بلاده متمسكة بالتسوية السياسية برعاية الأمم المتحدة.

وأضاف أنه «حان الوقت لتحقيق تطورات الشعب الليبي في الاستقرار عبر دفع المسار السياسي حتى يكون ليبيا دستور يحدد الصلاحيات والمسؤوليات وصولاً إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية». وبرهن مراقبون نجاح المفاوضات الجارية حالياً والتي تعددت أبعادها وأطرها الزمانية والمكانية من المغرب إلى مصر وتونس بوضع حد للتدخلات الأجنبية ولاسيما التدخل التركي الذي فاقم الوضع بعد جلب المرتزقة السوريين لدعم حكومة الوفاق.

وتأتي اجتماعات القاهرة بموازاة تحضير البعثة الأممية لعقد لقاءات ستكون حاسمة في تونس مطلع نوفمبر المقبل وذلك بعد محادثات أخرى جرت في المغرب. وتمكن الفرقاء الليبيين من تحقيق اختراق هام في الجولات التي قاموا بها في مدينة بوزنيقة المغربية حيث تم التوصل إلى تفاهات بشأن معايير شغل المناصب السيادية في ليبيا وفقاً لاتفاق الصخيرات الموقع عام 2015، حيث ارتكز الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المغرب على تطبيق المادة 15 من اتفاق الصخيرات.

وفي مؤشر على أجواء التفاهم بين الطرفين أضاف البيان أن «الوفدين أديبا مرونة فائقة في الحوار، واتفقا على الاستمرار في المناقشات، وأعبوا عن رغبتهما في عقد جولة ثانية في مصر لاستكمال المناقشات البناءة حول الترتيبات الدستورية».

**طرفا النزاع توصلوا إلى ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية والبدء في ترتيبات المرحلة الدائمة، علاوة على عقد جولة مفاوضات ثانية في مصر**

وتؤكد هذه الإشارات دور مصر الهام في مراقبة المشاورات السياسية بين فرقاء ليبيا، حيث دفعت القاهرة منذ فترة نحو ضرورة العودة إلى المسار السياسي واستضافة طرفي النزاع لتهيئة أرضية ملائمة لذلك.

ودفع التوجس من تداعيات الفوضى في ليبيا على الأمن القومي المصري القاهرة إلى توسيع تحركاتها من أجل العودة إلى المسار السياسي في الجارة الشرقية.

ولذلك احتضنت مصر محادثات عسكرية في مدينة الغردقة في وقت سابق قبل أن تبدأ الأحد الماضي في جولة مفاوضات سياسية تتركز بالأساس

القاهرة - أحرز الفرقاء في ليبيا تقدماً لافتاً خلال مفاوضات أجروها خلال الأيام الماضية في العاصمة المصرية القاهرة، ما يجعل الحوار الليبي - الليبي يكتسب زخماً كبيراً قبيل التحول إلى تونس لمواصلة مباحثات مصيرية تنهي الأزمة المتواصلة منذ سنوات.

وتوصل طرفا النزاع المتمثلان في المجلس الأعلى للدولة والبرلمان إلى ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية والبدء في ترتيبات المرحلة الدائمة، علاوة على عقد جولة ثانية في مصر.

وقال البيان الصادر عن وفدي التفاوض إنه «تم الاتفاق على ضرورة إنهاء المرحلة الدائمة والبدء في ترتيبات المرحلة الدائمة».

وأوضح «جرت مناقشات قانونية حول إمكانية الاستفتاء على مشروع الدستور الحالي من عدمه، وطرح على طاولة المفاوضات آراء ومقترحات عدة».

وتأتي هذه التطورات في وقت تتزايد فيه المطالب بضرورة التوصل إلى تسوية سياسية في ليبيا تهيئ مع المرحلة الانتقالية وتؤسس لانتخابات عامة ترسي شرعية جديدة في البلاد الغارقة في الفوضى منذ 2011.

وقال بيان البرلمان الليبي ومجلس الدولة إن البعثة الأممية تحت الحاضرين في هذه الجولة من المباحثات على ضرورة الخروج باتفاق قانوني يضمن ترتيبات دستورية توافقة تسمح بتفعيل الاتفاق السياسي الشامل.

## الغنوشي يفكر في الترشح لرئاسة تونس رغم تآكل شعبيته

«مجموعة المئة» داخل النهضة: الوضع لا يُطاق



عين الغنوشي على انتخابات 2024

«كنا نأمل في أن يبقى الحوار داخلياً غير أننا تفاجأنا من ملامح خروج الرسالة إلى الإعلام بعد يوم من تسليمها إلى السيد رئيس الحركة.. بدأ لنا أن الأمر عملية مقصودة لليل من مصداقينا والتشكيك في التزامنا كما في ولاننا للمشروع وإظهارنا بمظهر المهمل لوحدة الحركة».

وفي تعليقه على مضمون الرسالة والانتقادات اللاذعة التي وجهها المئة قيادي للغنوشي يؤكد خليفة بن سالم أن «الأزمة داخل حركة النهضة باتت مؤكدة وهي تتمحور حول القيادة.. هناك شقان داخل الحركة واحد يتوجس من مآلات خروج الغنوشي من قيادة الحركة إذ قد يؤدي ذلك إلى انفجار الحركة وتشقتها وانقسامها لذلك يفضل هذا الشق بقاء».

ويضيف «وهناك شق آخر يعتبر أن الوقت قد حان للاحتكام إلى الديمقراطية للفصل في مسألة القيادة وأن يلتزم الغنوشي بمخرجات المؤتمر العاشر الأخير، أي أن يخرج من قيادة الحركة حيث لا يسمح النظام الداخلي له بالبقاء رئيساً لها».

وكان مجموعة من الغاضبين وعددهم 100 قيادي قد وجهوا في وقت سابق رسالة إلى الغنوشي في محاولة لثنيه على الترشح لرئاسة النهضة مرة أخرى. وقالت هذه الرسالة، التي حملت توقيع قيادات بارزة على غرار وزير الصحة السابق عبداللطيف المكي وعماد الحماوي وسفير دبلو وحبيبة الكسبكي وغيرهم، إنه من الضروري التأكيد على مبدأ التداول السلمي على رئاسة حركة النهضة واحترام مقتضيات الفصل 31 من النظام الداخلي للحركة.

الانتخابات الماضية لكن السياق السياسي حال دون ذلك.. ربما هذه المرة يقدم على هذه الخطوة».

وتابع «في المحصلة الغنوشي يريد أن يكون طرفاً يساهم في صياغة الموقف الرسمي والمعادلات السياسية في البلاد.. وهذا نجح فيه في الترشح للانتخابات البرلمانية حيث ترأس مجلس النواب (البرلمان) ما مكّنه من التحرك أكثر.. ويرى مراقبون أن حظوظ الغنوشي لن تكون أفضل من حظوظ مرشح الحركة مسور، والذي انهزم منذ الدور الأول الذي شهد صعوداً مفاجئاً للرئيس الحالي قيس سعيد ورجل الأعمال نبيل القروي إلى الدور الثاني.

وتجمع جل استطلاعات الرأي في تونس على أن الغنوشي أكثر شخصية لا يثق فيها التونسيون. وفي استطلاع مؤسسة «سيغما كونساي» الخاصة اعتبر 68 في المئة من التونسيين الذين شاركوا فيه، أن الغنوشي أكثر شخصية سياسية لا يثقون فيها ولا يريدون منها أن تلعب أي دور سياسي في البلاد.

وفي سياق آخر، يرجح أن يتم إرجاء مؤتمر حركة النهضة الإسلامية المقرر نهاية هذا العام، حيث كشفت مصادر لـ«العرب» في وقت سابق عن أن الغنوشي يدفع نحو إرجاء المؤتمر لامتصاص غضب جماعة «المئة». وكشفت هذه الرسالة الجديدة التي وجهتها الجماعة عن امتعاضها من الأوضاع المتأزمة التي باتت ترزح تحت وطأتها حركة النهضة. وقال هؤلاء في الرسالة إن «الوضع لا يُطاق.. لن نتنازل ولن نسامح»، مضيفين

يثير تفكير رئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي والذي يرأس البرلمان التونسي أيضاً في الترشح إلى الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في العام 2024، جدلاً كبيراً خاصة وأن الرجل لا تنق فيه غالبية التونسيين وفقاً لأحدث استطلاعات الرأي.

صغير الحيدري

تونس - في رسالة جديدة، كشفت عن مدى تآزم الوضع داخل حركة النهضة الإسلامية في تونس وجهت ما باتت تُعرف إعلامياً بمجموعة «المئة» انتقادات لاذعة لرئيس الحركة، راشد الغنوشي، الذي يتشبث بالتمديد له في رئاستها رغم أن ذلك يخالف النظام الداخلي للحزب.

ولكن ما يستعري الانتباه في هذه الرسالة، التي تأتي في وقت يتصاعد فيه الحديث عن فرضية تاجيل مؤتمر حركة النهضة الحادي عشر، هو حديث هؤلاء القياديين الغاضبين من الغنوشي عن فرضية ترشح الأخير للانتخابات الرئاسية المقررة في العام 2024.

وقال هؤلاء في الرسالة، التي كشفتها إذاعة خاصة، إننا «وجهنا هذه الرسالة إلى التمديد وتغيير القانون الأساسي والتخطيط وتأخير البدء في الإعداد للمؤتمر الحادي عشر إلى أن دركنا الموعد ونجاورنا بكثير بسبب الدرجة التي اعتمدها رئيس الحركة، بل إنه أعلن رغبته في الترشح للانتخابات الرئاسية سنة 2024».



خليفة بن سالم  
الغنوشي يحاول خلق إجماع حول شخصه باقتراح مصالحة وطنية

وأشارت فرضية ترشح الغنوشي، البالغ من العمر 83 سنة، الذي تتنازل شعبيته حيث أظهرت جل استطلاعات الرأي أنه شخص لا يثق فيه التونسيون، جدلاً واسعاً خاصة وأن التوقيت يعد باكراً للحديث عن الاستحقاق الرئاسي المقبل وألا وحظوظ الغنوشي الضعيفة في الفوز ثانياً.

وقال الإعلامي والمحلل السياسي خليفة بن سالم، إن «الغنوشي منذ مدة يدفع نحو الذهاب في مصالحة مع رموز النظام السابق، ربما بهذه الطريقة يكون هناك إجماع حول شخصه في ظل التجاذبات السياسية التي تشهدها البلاد». وأضاف بن سالم في تصريح لـ«العرب» من البكر جدا الحديث عن الانتخابات الرئاسية المقبلة لكن المؤكد أن الغنوشي تطلع إلى الرئاسة في

## احتجاجات تنذر باحتقان مجتمعي في تونس

خالد هودي

تونس - برزت في الأيام الماضية بوادر احتقان مجتمعي في تونس، وذلك بعد أن شهدته ولاية (محافظة) القصرين احتجاجات وتعثر المفاوضات بين الحكومة ومعتصمي الكامور جنوب البلاد.

وتعثر نسق المفاوضات بين وفد حكومي ممثل لعدد من الوزارات وممثلين عن تنسيقية الكامور الذين يعطون إنتاج البترول منذ فترة. وقال رئيس الوفد الحكومي المفاوض، منصف عاشور، تشديده على أن مرد توقف المفاوضات خلاف بشأن تشغيل 1500 شخص في الشركات البرولية العاملة في الصحراء، مؤكداً أن توقف المفاوضات جاء «رغم التقدم الكبير الذي عرفته بشهادة أعضاء الوفد الممثل للجهة، لأنه تم النجاح بنسبة 80 بالمائة في التوافق حول ملفات شركة البيئة والغراسات والبستنة، وشركة الخدمات للجنوب، وخاصة صندوق التنمية والاستثمار، وورد 80 مليون دينار».

وتابع «المشيشي كان وزيراً للداخلية في حكومة إلياس الفخاخ المستقبلية وأمطر ولاية تطاوين بوابل من القنابل المسيلة للدموع، ما يقارب 18 ألف قنبلة مسيلة للدموع، نراه اليوم يدعو إلى التهديد في الكامور، (...) هناك ما يمهد لعودة الاحتجاجات لأن التهديد لم ترقف بقرارات وإجراءات جذرية».

وأشار إلى أن «الاحتجاجات موسمية في تونس خصوصاً بين شهري سبتمبر وفبراير. وحكومة المشيشي في امتحان صعب، فكيف ستخرج من عنق الزجاجة».

## برلمانيو العدالة والتنمية المغربي يرفضون الانتقادات الموجهة للحزب بشأن إلغاء المعاشات

المعارضة السياسية، وليس كل من انتقد حزب العدالة والتنمية بشكل خاص لكونه قائد الائتلاف الحكومي ويرفع شعار التخليق ومحاربة الفساد، يمارس الشعبوية، معتبرين تصريح الأزمي بمثابة كشف سياسي لحزبه ولا أحد بعد اليوم سيصدق خطاب المظلومية لأن البرلماني أو المستشار تطوع لخدمة الشأن العام وليس لأداء وظيفة بمقابل. وأكد عبدالحلي حامي الدين، القيادي بالبرلماني عن العدالة والتنمية، أن «الحزب لا يعد بواجب المناقشة السياسية مع خصوم واضحين، بل تم تصعيد الأصوات الشعبوية، التي لا تصادق لها ولا قدرة لها على بلورة أي مشروع سياسي أو اجتماعي تنزل به إلى الميدان».

واتهم حامي الدين معارضين لمواقف حزبه في موضوع المعاشات بأنهم يخوضون حرباً بالوكالة ليس ضد حزب العدالة والتنمية فقط ولكن ضد أي صورة إيجابية للمؤسسات التمثيلية وعلى رأسها البرلمان، وأقر بأنهم «يعملون ليل نهار من أجل تخسيس العمل السياسي الذي يبقى في حاجة إلى التطوير».

وفي تعليقه على ذلك، قال نوفل بوعمرى إن اتهام برلمانيي الحزب الحاكم بأنهم مجرد متحكم فيهم ومسخرون بقابل مادي، يؤكد أنه (الحزب الحاكم) يعيش أزمة سياسية وأزمة خطاب، موضحاً أن «يصل هؤلاء القياديين إلى هذا المستوى المتدني فلا معنى لذلك غير أن جل الأوراق التي كانوا يلعبونها قد احترقت».

وأوضح نوفل بوعمرى، أن العدالة والتنمية هو الذي أسس للكتائب الإلكترونية في المغرب وأعطاهم قيمة

محمد ماموني العلوي

الرباط - لم يهدأ النقاش في المغرب بشأن إلغاء معاشات البرلمانيين والوزراء، حيث انتقدت قيادات برلمانية تابعة لحزب العدالة والتنمية ضد كل المنتقدين لموقف الحزب حيال هذه القضية التي شغلت الرأي العام المغربي. وهاجم إريس الأزمي الإريسي، النائب عن العدالة والتنمية، نشطاء معارضين شنوا حملة شرسة للدفع نحو إسقاط تقاعد البرلمانيين، حيث وصف هذه الحملة بـ«الشعبوية المقيتة»، التي يتوجب التصدي لها ولهجمات المؤثرين الاجتماعيين.

وفي مواجهة حملة الضغوط التي وجهها المطالبون بضرورة إلغاء المعاشات تسال الإريسي، وهو وزير سابق عن حزب العدالة والتنمية، عن دور المؤثرين الاجتماعيين قائلًا «أين هي الفروة التي أنتجها هؤلاء، إنهم يشوشون على الحكومة».

وخلال مناقشة موضوع معاشات البرلمانيين الثلاثاء والأربعاء في اجتماع للجنة المالية والتنمية الاقتصادية، انتقد الأزمي «الشعبوية التي انجرف خلفها بعض النواب»، متسائلاً عن «سبب الهالة التي مكنت مؤثرين، كانت وظيفتهم الأساسية كتابة تدوينات التضليل، من تخسيس دور المؤسسات».

وأكد المحامي والمحلل السياسي نوفل بوعمرى، أن حزب العدالة والتنمية يكرر أسلوب المظلومية والشعبوية لمواجهة الانتقادات المشروعة ضد الفساد المالي والريع وتعدد التعويضات وتعدد المناصب التي تنامت في العشر سنوات من ترؤس الحزب للحكومة.

وتساءل الأزمي «هل تريدون البرلمان والحكومة والعمال ورؤساء الأقسام يشغلون دون أجر»، قائلًا إن هذه «شعبوية» يجب التصدي لها دون خوف من الهجوم ممن يطلقون على أنفسهم اسم المؤثرين الذين يتكفون بكتابة تدوينات التشويش والمغالطات في الوقت الذي يقوم فيه البرلماني بمجهود جباري يجمع الأصوات الانتخابية على حد تعبيره.

وأوضح نوفل بوعمرى، أن العدالة والتنمية هو الذي أسس للكتائب الإلكترونية في المغرب وأعطاهم قيمة



دائرة الجدل بشأن المعاشات تنسع